في ظل عجاج المصادرة وعرقلة التسويق

ما هي المساعدات المقدمة والخطط المقترحة للمزارع الفلسطيني؟

رام الله – خاص بالبيدر: يقف المواطن أنور فهمي (٤٤ عاما)، من قرية جيوس شمال قلقيلية، حائرا في أمره، بعدما أتى الجدار الفاصل الذي شرعت سلطات الاحتلال في إقامته العام الماضي، على آخر ٣٠٠ دونم من أرض عائلته، حارمة إياه وأشقاءه من مورد رزقهم الوحيد..

وينحدر فهمي من أسرة زراعية، أسوة بمعظم أهالي جيوس (٤٠٠٠ نسمة)، والتي أضحى ٩٠٠٠ دونم من أراضيها داخل الجدار، الذي انتهت المرحلة الأولى منه مؤخرا، وأتت على ١٠٪ من أراضي الضفة.

وتعتمد أسرة هذا المواطن تاريخيا على العمل بأرضها، التي أخذت سلطات الاحتلال بوضع يدها عليها تدريجيا منذ العام العام ١٩٤٨، حيث صادرت بداية ٣٠٠ دونم منها، أضافت إليها ٧٥ دونما أخرى عام ١٩٩٠، وبعد مداولات مريرة في المحاكم، أصدرت أعلى هيئة قضائية اسرائيلية، أي محكمة العدل العليا الاسرائيلية، قرارا يجيز عملية المصادرة بذريعة الحاجة الأمنية للأرض.

وكان فهمي يعمل في إحدى الشركات برام الله، حتى ما قبل عام عندما سرح منه، وبالتالي وجد في الأرض ملجأ يركن إليه بشكل أشد من أي وقت مضى، لكن مع استيلاء سلطات الاحتلال على الأرض، انتفت كافة الخيارات أمامه، وأصبح في «حيص بيص».

والتهم الجدار، غالبية أراضي جيوس، ولم تترك لها سوى ٣٠٠٠ دونما، يشغل هيكلها ٢٠٠٠ دونم منها، فيما يحاول مزارعو القرية جاهدين التغلب على الإجراءات الاسرائيلية بحقهم، وبضمنها بوابة تعد جزءا من الجدار، ولا يسمح لهم بضعة جنود اسرائيليين يحرسونها، بالمرور منها إلا بصورة محدودة لا تخلو من المزاجية، للوصول إلى أراضي الواقعة بمحاذاة الجدار.

وكان فهمي يمني نفسه بتسيير أموره، اثر فقدانه وظيفته، بالاعتماد على ما توفره أرض أسرته من مال، بعد بيع خيراتها من حمضيات وزيتون، لكن الجدار قضى مبكرا على تطلعاته، واضطره إلى إنفاق قرابة ٢٥ ألف دولار، جمعها خلال سنوات عمله بالسعودية، قبل أن يتركها عائدا إلى وطنه عام ١٩٩٦.

ويصف هذا الرجل وضعه بـ «التعيس»، مؤكدا أنه نموذج من واقع يخضع له مواطنو جيوس وأبناء بلدات وقرى فلسطينية أخرى، دمر الجدار حياتها.

وحسب فهمي، فإن أهالي قريته لم ينالوا سوى بعض المساعدات المحدودة، والتي جاءت على شاكلتين.

وتشمل هذه المساعدات بعض المبالغ النقدية، وقدمتها وزارة الزراعة، قال فهمي«إنها زهيدة، ولم توزع على كافة المتضررين».

كما نوه إلى قيام الوزارة بطلب تسجيل أسماء أصحاب الأراضي المتضررين مباشرة من الجدار– أي يمر بأرضهم–، بهدف تقديم معونات مالية لهم عندما يتسنى ذلك، عدا مساعدتها (الزراعة) في نقل بعض الأشتا ل إلى أراض لم تطلها يد الجدار.

ويضيف إلى ما تقدم، فتح اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية طرقا ضمن الأراضي الواقعة داخل الجدار، وتوفيرها خزانات مياه، لا سيما وأن السور الاسرائيلي التهم مساحات واسعة من الأراضي الغنية بالمياه.

وتبعا لفهمي، فإن قوات الاحتلال دمرت أعدادا كبيرة من تلك الخزانات في الآونة الأخيرة، مع تعمد جنودها اتخاذها أهدافا للقنص والتخريب .

ويأخذ فهمي عموما على ضعف آلية التعاطي الفلسطينية مع الجدار، لا سيما الرسمية منها، مشيرا إلى أنها دون مستوى الطموح والخطر المحدق بكثير. ويعبر عن جهله بما عليه فعله، إلا أنه يؤكد أنه لن يمد يده لأحد مستجديا.

و نتاثر البدء بإنشاء الجدار، الذي يعد واحدا من أبرز معالم معاناة الشعب الفلسطيني وقطاعه الزراعي، شكلت عدة لجان فلسطينية للتصدي لإقامة الجدار، ووحدت ضمن اللجنة الوطنية لمقاومته.

ويذكر رزق أبو ناصر، عضو اللجنة، ومنسقها في محافظة سلفيت، أن الجدار عزل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، منوها إلى أنه حتى في أعقاب تجاوز أصحابها البوابات الموضوعة التي يحرسها الجنود الاسرائيليون، يواجهون صعوبات جمة في جني محاصيلهم وتسويقها.

ويشير أبو ناصر إلى أن المزارعين يحتاجون إلى الوصول إلى أراضيهم بانتظام، وهذا متعذر، مضيفا «أصبح المزارعون عاجزين عن العناية بأرضهم، ومعزولين عنها ومراكز التسويق (المدن)، وحتى في حال تخطيهم عقبة البوابات، عليهم مواجهة حواجز الاحتلال المنتشرة في كل مكان من جهة، ومنافسة المنتجات الاسرائيلية التي تتدفق بكثافة على الأسواق المحلية من جهة أخرى».

ويهدد الجدار وفق أبو ناصر، بنهب ٧٠٪ من أراضي سلفيت، منوها إلى أنه وعمليات المصادرة التي تعرضت لها منذ باكورة الاحتلال الاسرائيلي، أسهمت في تراجع النشاط الزراعي بشكل لافت، ما تفاقم خلال السنوات الثلاث الأخيرة مع اندلاع الانتفاضة الحالية.

وفي تقييمه لآلية التعامل الفلسطينية مع الجدار، يشير إلى أن «المزارعين المتضررين لا يعرفون أي باب يطرقون لإنقاذهم من الحال العسيرة التي تعصف بهم».

ويضيف: قدمت الإغاثة الزراعية خدمات عديدة لمزارعي سلفيت، لكنها لا تتناسب مع حجم الضرر البالغ الذي لحق بالمحافظة.

وتغطي الإغاثة تكاليف استصلاح الأراضي داخل الجدار، وتوفير معدات، كخزانات المياه وجرارات، وأشتال، وغير ذلك.

أما وزارة الزراعة، حسب أبو ناصر، فسجلت أسماء المتضررين من الجدار ووعدتهم بتعويضات، «حيث قدمت بعض المساعدات المادية، حصل على قسم منها أشخاص لا يستحقونها، وذلك على حساب الجديرين بها».

ويعتقد أبو ناصر، أنه لا بد من موقف سياسي حازم من السلطة الوطنية، للحيلولة دون تنفيذ مخطط الجدار، الذي يهدد فرص إقامة دولة فلسطينية، مبينا أن ذلك لا ينفصل عن قيامها بمساعدة المزارعين المتضررين عبر مد يد العون لهم في تسويق منتجاتهم، وتزويدهم بالآليات والمعدات الزراعية وشتى مستلزماتهم، بهدف تثبيت وجودهم وصمودهم على أرضهم.

من جانبه، أوضح غسان علان، مدير الإغاثة الزراعية في محافظة رام الله والبيرة وبخصوص مشاريع الإغاثة لصالح المزارعين، أنها تتركز على استصلاح الأراضي وشق الطرق، وخلق فرص عمل عبر تشجيع بناء متعطلين لجدران استنادية، وحفر آبار زراعية، علاوة على تزويد المزارعين بالمعدات الضرورية والأشتال اللازمة لهم.

كما ينوه إلى تركيز الإغاثة على عنصر الإعمار وليس تقديم مساعدات مادية للمتضررين، انسجاما مع سياستها القائمة على تنمية المجتمع المحلي، مشيرا إلى توليها تسجيل أسماء المتضررين من الجدار، لتقديم تعويضات مادية لهم عبر وزارة الزراعة أو المؤسسات الأهلية، متى ما توفرت.

غير أن علان، يرى أن حجم المساعدات المقدمة من الإغاثة وغيرها من الهيئات للمزارعين لا تتوافق مع حجم الهجمة التي يتعرضون لها، ما يبرره بقوله «احتياجات المزارعين واسعة جدا، ونحن من جانبنا نساهم بجزء من حل مشكلتهم، وكذا الحال بالنسبة إلى وزارة الزراعة وهيئات أخرى، لكن كل هذا لا يتناسب مع هذه الاحتياجات».

وهو يؤكد أنه ينبغي تنفيذ مشاريع أكثر لصالح المزارعين، وتكثيف جهود مختلف الهيئات الحكومية والأهلية المعنية بدعمهم.

ويخلص علان إلى تأكيد قدرة الشعب الفلسطيني على زيادة رقعة الأراضي الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ما يتوقف على الوضع العام واستقرار الشأن السياسي، الأمر الذي سيكفل تواصل العمل الزراعي وتطوره على حد تعبيره.

النتشة: تعويضات وبرامج

وفي المقابل، يصف رفيق النتشة، وزير الزراعة، الواقع الزراعي بـ«المحزن»، جراء الممارسات الاسرائيلية، التي نالت من القطاع الزراعي على أكثر من صعيد، وانعكست سلبا عليه في غير اتجاه.

إلا أن النتشة، يشيد بصمود المزارع الفلسطيني وبقائه على أرضه، رغم كافة الصعوبات والمضايقات التي تستهدفه.

وينوه إلى مشاريع عدة نفذتها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات دولية لصالح المزارعين، في نواح مختلفة كاستصلاح الأراضي، وتقديم البذور والأشتال وتسهيل تسويق المنتجات.

ويتحدث عن قيام الوزارة بتقديم بعض الأموال للمزارعين الذين تضرروا من الإجراءات الاسرائيلية بشكل مباشر، موضحا أن «الزراعة» شرعت بتوزيع مساعدات بقيمة ١٠ مليون دولار، توفرت من احتياطي الموازنة الفلسطينية لصالح المزارعين في جنين، وطولكرم، ورام الله والخليل، ونابلس، وبيت لحم، وبيت حانون، وسلفيت، وطوباس وغيرها، مبينا أنها ستوزع على شكل «شيكات»، لإزالة أي نوع من الشكوك.

وتعد هذه التعويضات الدفعة الأولى من المساعدات النقدية المرصودة للمزارعين، وتوزع وفق خطة تقضي بصرف ٧٠٪ من حجم الأضرار التي تصل إلى نحو ١٠٠٠ دولار، و٥٠٪ من تلك التي تبلغ نحو ٢٠٠٠ دولار، و٢٠٪ من الأضرار التي تتراوح بين ٥ –٢٥ ألف دولار، على ألا يزيد المبلغ المدفوع للمتضرر عن ١٠ آلاف دولار، بما في ذلك من تتجاوز خسائرهم مبلغ ٢٥ ألف دولار.

وهو يقر أن المساعدات المادية المخصصة للمزارعين المتضررين وتصل نحو ٢٠٠ مليون دولار، هي قيمة الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي منذ اندلاع الانتفاضة، غير كافية، منوها في الوقت ذاته إلى أن قيمة الخسائر غير المباشرة تبلغ نحو مليار و٢٠٠ ألف دولار.

وينوه إلى أن «الزراعة»، تقدم الدعم المادي للمزارعين عن خسائرهم المباشرة، بينما تلجأ في التعاطي مع حالات كالأضرار الناجمة عن الجدار، إلى تنفيذ برنامج لدعم المزارعين المتضررين جراءه والقادرين على الوصول إلى أراضيهم عبر إمدادهم بشتى احتياجاتهم، مشيرا بالمقابل إلى تقديمها مساعدة مادية محدودة للمزارعين الذين لا يتمكنون من بلوغ أراضيهم، ريثما ينجحون بذلك.

ويذكر النتشة أن الوزارة تدرس جديا تنظيم مؤتمر دولي لدعم المزارع الفلسطيني بالتعاون مع غير جهة، إلا أنه يؤكد أن إمكانياتها لا سيما المادية أسوة بالسلطة ضعيفة، «لكنها ستواصل تنفيذ المزيد من المشاريع، وستواصل طرق أبواب مختلف الدول والجهات العربية والدولية المعنية لدعم القطاع الزراعي».

ويبقى السؤال الكبير الذي يدغدغ أدمغة كثير من المزارعين والتنمويين فيما إذ ستساعد هذه المساعدات والبرامج الآنية والإصلاحية المزارع الفلسطيني في تعويض ما خسره من ارض وإنتاج؟ وهل هذه المساعدات قائمة على برامج ذات خطط وأهداف تنموية تراعي وضع الأرض والمزارع في الظرف الراهن ؟، أم انه سيبقى في «حيص بيص» كما قال انور الجيوسي؟.

مصنع عصير غزة/ تتمة

العمل التي عقدت في الرابع عشر من شهر تموز يوليو الماضي، إن الواقع الفلسطيني أثبت أن فرص نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أكبر بكثير من نجاح المشاريع الكبيرة، مبيناً أن إقامة مصنع عصير غزة لم يكن وفق قرار فلسطيني، محض، بل كان وفق قرار الممولين الإيطاليين.

ومن الجدير ذكره أن مصنع عصير غزة، لا يمكن تشغيله للعمل بطاقة إنتاجية يومية كاملة، إلا في حين توفير ماكينة ١١٠ أطنان من الحمضيات، وذلك لإنتاج ٤٤٠ برميل عصير مركز، وذلك كون الطن الواحد من الحمضيات ينتج ٤ براميل مركزة.

وكان أبو مدين أكد عدم توفر مثل هذه الكميات بشكل يومي، الأمر الذي يتطلب تخزين الكميات التي تصل على مدار الأسبوع كله لحين توفر الكمية المطلوبة ليتم حينها تشغيل الآلات، مرجعاً هذا النقص في كمية الحمضيات الواردة للمصنع، إلى حالة الحركة التجارية على المعابر، أي في حين يوجد تصدير تنخفض الكمية الواردة، وفي حال إغلاقها تزداد الكمية، وبالتالي تكون حركة التصدير و عدمه هي التي تتحكم في عمل المصنع.

ولفت أيضاً إلى أن كمية الحمضيات الموجودة في القطاع أصبحت في تناقص مستمر، لسببين رئيسيين الأول بسبب أعمال التجريف الإسرائيلي لها، والثاني بسبب التمدد العمراني على حساب الرقعة الزراعية الخضراء، موضحاً أن إنتاج قطاع غزة من الحمضيات كان في عام ٧٦ يصل إلى نحو ٢٥٦ ألف طن، وفي عام ٩٥ وصل الإنتاج إلى نحو ١٢٠ ألف طن، في حين يبلغ حجم الإنتاج في عام ٢٠٠٣ مايتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف طن فقط.

وذكر أبو مدين أن مصنع العصير استطاع رغم هذا التناقص المستمر، من إنتاج ما حجمه ٥٤٠ طناً من العصير المركز خلال الموسم الحالي.

ويذكر أن مجلس إدارة المصنع المكون من سبعة أعضاء، هم عبد اللطيف أبو مدين المدير التنفيذي لشركة فلسطين للصناعات الغذائية، ومحمد جرادة رئيساً لمجلس الإدارة، وعزام الشوا وزير الطاقة والموارد الطبيعية، ومحمد القدوة محافظ غزة، والمهندس نبيل الشريف، ومصطفى مرتجى، وأحمد شراب.

ولفت العديد من الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال إلى أن معظم أعضاء مجلس الإدارة يشغلون مناصب وظيفية أخرى، لا تمنحهم الفرصة والوقت الكافيين للعمل على تطوير المصنع، بجانب أن بعضهم اعتزل العمل كلياً بسبب المرض الذي ألم به.

عن «سر الحياة» /تتمة

التخطيط الغائب. يضيف: جفت الآبار القديمة، ونشأت في المقابل بضع عشرات في الكثير من البقاع، لكن المشكلة تتضاعف يوما بعد يوم، وربما سنجبر في نهاية المطاف على وقف ضخ سر الحياة، والتفكير بامتهان حرفة أخرى تقدم لنا حلا وتغيثنا.

ينابيع ملوثة

لقرية زبوبا، ١٣ كم شمال جنين، حكاية ذات رائحة أخرى، فشربة الماء باتت مفقودة، وإن وجدت فالتلوث يلاحقها، فالقرية التي عاشت مراحل متعددة من السرقة والاستيلاء على الأرض بدءا من العام ١٩٤٨، ولم يبق في حوزتها سوى نحو ٤٠٠ دونم، تطوق بجدار عنصري فاصل، ويشقها من المنتصف «قنال» نتن من الأوساخ والمياه العادمة والرمادية المنبعثة من معسكر « سالم» الاحتلالي المقام على مساحاتها المسروقة، وبطول كيلومترين، ليلوث ينابيع القرية، ويترك نحو ألفين من سكانها «رهائن» للعطش و«الطوفان» المجاري و القاذورات المنبعثة من معسكر يسرق حرية العشرات من الأسرى، ويحاكمهم، ويطارد قريتهم. يقول محمد عبيدي، رئيس تجمع منتجي اللوز في القرية، إن حال المياه في البلدة مأساوي، فآبار الجمع نفدت، والينابيع لوثت، والأهالي حيارى في كيفية التصرف، فبعض أصحاب الينابيع مستمرون في بيع صهاريج المياه الملوثة، ويدعون عكس ذلك، فيما بعض النسوة يقمن بغلي المياه، ويتناسى آخرون، ويشربون!

يضيف: لم نعد نجد شربة ماء، وطاردتنا الحشرات، ولا نجد من يسد رمقنا، وجيوبنا فارغة، والمياه العادمة تسللت إلى آبار الجمع التي حفرناها وفرغت وأكره البعض على تعبئتها بماء ملوث.

واقعان

في قرى كثيرة، حيث تنتشر الزراعة كنشاط رئيس للسكان، وخلال المواسم شبه الجافة، يعيش السكان أزمة مياه خانقة، وتحت رحمة « شركة المياه الإسرائيلية »أو «ميكروت»، فيما سواد المياه الأعظم يذهب للزراعة، وتحيا غير قرية أزمة مياه، لا تجد حلا إلا بقدوم موسم المطر، و اللجوء لآبار الجمع، التي حفرها، وفق مشروع مراقبة الوضع المائي والصحي والبيئي، فأن ١٥ ٪ من سكان الوطن بجناحيه الضفي والغزي، تخدمهم شبكات رديئة للغاية، ويحيا ٣١٥٦٧٢ إنسانا بلا شبكات مياه، ويقل استهلاك ١٠ ٪ من السكان عن ٣٠ لترا في اليوم الواحد، مقابل أكثر من ١٣٠ للإسرائيلي الواحد، فيما لا تمتلك ٢٠ ٪ من التجمعات آبارا لجمع المياه عدا عن ٥ ٪ من ساكنيها.و وفق «الهيدرولوجيين» فإن الفلسطينيين يستهلكون لكافة احتياجاتهم نحو٢٦٢,٤١٣٧, مترا مكعبا من الماء كل عام، في وقت دمر فيه الإسرائيليون٨٥ ينبوعا بشكل كامل، فيما طال الدمار الشامل ٦٣ بئرا ارتوازية، و٨٨ بشكل جزئي، معظمها في خان يونس ودير البلح والخليل.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن استهلاك محافظة جنين عام١٩٩٨ من المياه لغايات الاستخدام المنزلي بلغت ٢٣٣٨٥, ألف متر مكعب،